

أثر النحو في توجيه القراءات القرآنية

The Effect of Grammar in Directing the Qur'anic Readings

Dr. Mufti Muhammad Saleem

Research Officer, Department of Arabic, G.C. University, Faisalabad.

Email: drnaqshbandi@gcuf.edu.pk

Dr. Hafiz Hamid Hammad

Assistant Professor, Department of Islamic Studies, G.C. University, Faisalabad.

Email: hammad3316@yahoo.com

Dr. Zia-u-Rehman Zia

Assistant Professor, Department of Islamic Studies, G.C. University, Faisalabad.

Email: zia@gcuf.edu.pk

Received on: 05-02-2022

Accepted on: 10-03-2022

Abstract

The research article "The effect of grammar in directing the Qur'anic readings" discussed the impact of grammar in guiding the Quranic readings and the importance of the research is that it relates to Quranic readings and the relationship between them and the science of grammar and research based on the historical and descriptive approach and the structure of the research on the definition of the grammar and the significant impact in the development of some grammatical rules, including the rule of the different tenses associated with the fulfillment of causality after please in order to hope for wishful thinking and the rule of the different tenses associated with If the guardian did the condition and its answer, it is permissible to raise it on appeal or assert it on kindness or erect it by including that and the base of raising the tenses or erecting it after being diluted by heavy, preceded by an act of preponderance and the rule of permissibility on the incomplete name by proving yaa and other rules that The impact of grammar in Quranic readings and the recommendations of the research need to pay attention to the science of grammar and readings and indicate their great place and the educational institutions to pay attention to the science of reading and incorporation into the curriculum in the early stages of education to consolidate its rules.

Keywords: Effect of grammar, guidance readings, readings, Koran, grammar

إن موضوع هذا البحث "أثر النحو في توجيه القراءات القرآنية" وتبين أهمية البحث في أنه يتعلق بالقراءات القرآنية وبيان العلاقة بينها وبين علم النحو واعتمد البحث على المنهج الوصفي وقام هيكل البحث على بيان أثر النحو في توجيه القراءات ومن أهم نتائج البحث كان للقراءات أثر كبير في استحداث بعض القواعد النحوية منها قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن

بفاء السببية بعد الرجاء حملاً للرجاء على التمني وقاعدة حكم الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو إذا ولي فعل الشرط وجوابه، وجواز رفعه على الاستئناف أو جزمه على العطف أو نصبه بإضمار أن وقاعدة رفع الفعل المضارع أو نصبه بعد أن المخففة من الثقلية، والمسبوبة بفعل من أفعال الرجحان وقاعدة جواز الوقف على الاسم المنقوص بإثبات الياء وغيرها من القواعد التي توضح أثر النحو في القراءات القرآنية ومن توصيات البحث ضرورة الاهتمام بعلم النحو والقراءات وبيان مكانتهما العظيمة وعلى المؤسسات التعليمية الاهتمام بعلم القراءات ودعجه ضمن المناهج في مراحل التعليم الأولى لترسيخ قواعده.

علاقة القراءات بالنحو وأثرها فيه:

إذا تتبعنا ما ورد في كتب النحو من القراءات، وما أفردته هذه الكتب والمراجع من مادة دراسية تتعلق بالقراءات، يتضح لنا، ومن أول وهلة مدى الارتباط الوثيق بين الدرس اللغوي بصفة عامة، والدرس النحوي بصفة خاصة، بل أصبحت القراءات القرآنية المعين الذي نهل منه النحويون، والأساس الذي بنوا عليه الكثير من قواعدهم النحوية، بل أصبحت القراءات، هي المقياس لمدى صحة، ودقة، وموافقة القاعدة النحوية لما ورد في كلام العرب فاتخذها النحويون دليلاً تقاس عليه القواعد النحوية، وتثبت به صحة هذه القواعد.

غير أن بعضاً منهم ظن أن القراءة القرآنية، جهد شخصي للقارئ واختراع منه، لذلك اتخذ بعض النحويين القراءات القرآنية ميداناً للخلاف ونقلوا إليها كل ما في مادة النحو، وعلم القواعد من خلافات شاب بعضها عنصر التعدي، والتصادم مع النص القرآني الذي هو أصلاً ليس محلاً للخلاف، وهو المضبوط بضوابط لم تتوفر للقواعد النحوية، ولأبى العلاقة الوثيقة، والأثر الكبير الذي خلفته القراءات القرآنية في الدرس اللغوي عموماً، وفي النحو العربي خصوصاً أقول قد اتخذ تأثير القراءات القرآنية في القاعدة النحوية عدة مظاهر، نستطيع حصرها في خمسة مظاهر هي:

- ١- قراءات تولدت عنها قاعدة نحوية مختلفة، أو شاركت في بناء قاعدة نحوية.
- ٢- قراءات أيدت بها قاعدة نحوية.
- ٣- قراءات ردت بها قاعدة نحوية.
- ٤- قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة.
- ٥- قراءات تولدت عنها طرائف نحوية.¹

وسأسوق أمثلة تبين مدى تأثير القراءات القرآنية في كل مظهر من المظاهر السابقة:

أولاً: القراءات القرآنية تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة، أو شاركت في بناء هذه القاعدة، وهذه كثيرة يصعب حصرها مما يدل دلالة واضحة على الأثر الكبير للقراءات في النحو، وفي بناء قواعده خاصة التي لم تكن موجودة قبل القراءات وساعدت القراءة في إيجاد هذه القاعدة.

وتميزت القواعد التي نتجت عن القراءات بأنها قواعد متنوعة تشمل القواعد العامة، وتشمل المذاهب النحوية المختلفة والمدارس النحوية أو لنحوي معين من النحاة، ومن القواعد العامة التي ساهمت القراءات في إيجادها:

١- قاعدة نصب المضارع المقترن بفاء السببية ، بعد الرجاء حملاً للرجاء على التمني ، فهذه القاعدة مأخوذة من قراءة حفص.

لقوله تعالى :

لَعَلِّيْ أُنَبِّئُكَ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ.²

بنصب أطلع كما أخذت من قول القائل :

على صروف الدهر أو دولاتها / تدلنا اللمة من لماها / فتستريح النفس من زفاتها.³

بنصب تستريح حملاً للرجاء على التمني ، وهذا مذهب الفراء⁴ بخلاف البصريين الذين منعوا ذلك ، ومذهب الفراء هو الأصح لوروده في القرآن الكريم⁵، وثبوته في قوله تعالى:

وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الدِّكْرَى.⁶

٢- قاعدة نحكم المضارع المقترن بالفاء ، أو الواو إذا ولي فعل الشرط وجوابه ، جواز رفعه على الاستئناف ، مو جزمه على العطف ، أو نصبه بإضمار أن.

فقد أخذت هذه القاعدة ، من القراءات التي قري بها قوله تعالى :

لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ.⁷

فقد قرأ ابن عامر وعاصم من السبعة برفع ” يغفر “ كما قرأ غيرهم⁸ بالجزم وقرأها ابن عباس رضي الله عنهما بالنصب.⁹ كما أخذت من قوله تعالى:

مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ ۚ وَ يَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ.¹⁰

فقد قرئ قوله ” يذرهم “ بالوجوه الثلاثة¹¹ ، وقد أسهمت هذه القراءة في بناء هذه القاعدة ومن ذلك قول النابغة¹²:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

بالوجوه الثلاثة في الفعل ” نأخذ “.¹³

القواعد التي بنيت من القرآن ابتداء:

٣- قاعدة نصب المضارع ، أو رفعه إذا وقع بعد أن المخففة من الثقيلة المسبوقة بفعل من أفعال الرجحان.

فقد أخذت هذه القاعدة من قوله تعالى :

وَ حَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمَّوْا وَ صَمُّوْا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُّوْا وَ صَمُّوْا كَثِيرٌ مِنْهُمْ.¹⁴

ففي قراءة أبي عمرو ، وحمزة والكسائي برفع تكون كما قرأها غيرهم بالنصب.¹⁵

٤- قاعدة جواز الوقف على الاسم المنقوص بإثبات الياء. أخذت من قراءة ابن كثير لقوله تعالى: وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ¹⁶ أي بإثبات الياء في الوقف.

ومن القواعد المذهبية من النحو التي بنيت من القراءات:

١- معاملة ثم كالفاء ، والواو في نصب المضارع بعد فعل الشرط فقد بنى الكوفيون هذه القاعدة على قوله تعالى: **وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ.**¹⁷

بنصب يدرکه - وهي قراءة شاذة.

٥- قاعدة إعمال إن المخففة من الثقيلة عمل إنَّ المشددة الثقيلة فقد بناها البصريون من قراءة نافع ، وابن كثير لقول الله تعالى:

وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْيِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ.¹⁸

باسكان النون المخففة في إن ، وهناك قواعد مشتركة توافق عليها الكوفيون ، والبصريون ، ومثالها قاعدة إعمال (إن) عمل ليس ، بنى الكسائي هذه القاعدة و وافقة عليها بعض البصريين¹⁹ ، وذلك من قراءة سعيد بن جبير ، لقوله تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَثْمَالُكُمْ.**²⁰ بتخفيف إن و نصب ”عباداً“.

أما القواعد التي بناها أصحابها على القراءات القرآنية فهي كثيرة جداً ، والسبب في ذلك أن كثيراً من النحاة ممن عرفوا بالتقعيد والتأليف في النحو هم من لهم علاقة بالقراءات ، إن لم يكونوا قراء مثل عيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي الأسود الدؤلي والكسائي والخليل ، ومنهم من كان ينتمي إلى مدرسة ، ومنهم من لم ينتم إلى مدرسة وكانت له شخصيته المستقلة كابن مالك ، ومن أمثلة القواعد الشخصية التي بنيت على القراءات القرآنية.²¹

٦- قاعدة تأنيث الفعل المفعول عن فاعله المؤنث بالا في النثر:

فقد جوزه النحاة في الشعر اعتماداً على قول الشاعر:

مَا بَرَّئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَ دَمٍ مِنْ حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ²²

ولم يجوز في النثر أحد إلا ابن مالك ، معتمداً في ذلك على قراءة قوله تعالى: **إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً**²³ ، وقوله كذلك: **فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ**²⁴ برفع (صيحة) و (مساكن).²⁵

٧- قاعدة العطف على الضمير المجزور دون إعادة الجار ، وهذه القاعدة قاعدة أصولية في المذهب الكوفي ، ولكن تبنيها من قبل شخصيتين بصريتين هما يونس ، والأخفش.

معتمدين في رأيهما على ما اعتمد عليه الكوفيون وهو قراءة قوله تعالى: **تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ بِحَرَامٍ بَدُونِ** إعادة الحافض²⁶ معها.

٨- جواز حذف المبتدأ المقترن بالفاء بعد الشرط. فقد بناها ابن مالك على قراءة طاووس لقوله تعالى: **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ**²⁷ (قل أصلح لهم) أي أصلح إليهم فهو خير على اعتبار أن الأمر في الآية متضمن معنى أداة

الشرط.

- ٩- مجئ (إلى) زائدة للتوكيد. روى هذه القاعدة الفراء واستدل لها بقوله تعالى: فَاجْعَلْ أَفْتَدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ²⁸ في قراءة من فتح الواو من الفعل تهوى²⁹ وقد قيل أَنَّ الفعل قد ضمن معنى (تميل) فلا زيادة.
- ثانياً : قراءات أيدت بها قاعدة نحوية.

لم تؤثر القراءات القرآنية في القاعدة النحوية فقط من حيث استنتاج هذه القاعدة ، وبنائها بل امتد أثر هذه القراءات إلى تثبيت القواعد النحوية فقد كان النحاة يلتمسون ، لقواعدهم الأدلة المؤيدة من القرآن ، والحديث والشعر والنثر ، وكلما كان الدليل قوياً ، وثابتاً كلما كانت القاعدة ثابتة ، وشمل ذلك المدرسة البصرية ، ومدرسة الكوفة كما شمل الأفراد ، ولكن الكوفيين يعدون أساتذة في هذا المجال فقد كانوا الأسبق إلى الاعتداد بالنص القرآني ، وخاصة القراءات سواء أكان ذلك الاعتداد على المستوى الشخصي أو المستوى المذهبي ، وسأسوق عدداً من الأمثلة للقواعد التي تم تأييدها ، تثبيتها بالقراءات القرآنية من هذه القواعد:

١- حذف المضاف إليه:

مع "قبل" و "بعد" دون نيته لا لفظاً ولا تقديرًا فقد أيدت هذه القاعدة بقراءة قوله تعالى : **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ**³⁰ وذلك بجر كلمتي قبل ، و بعد تنوينهما على اعتبار أنهما قد قطعنا عن الإضافة لفظاً ، ومعنى وهما في هذه الحالة نكرتان ، وذلك لتنوينهما.³¹

٢- الإسم المقترن بال والمعطوف على منادى:

ذلك في نحو يا محمد و الغلام - فيجوز فيه الرفع عطفاً على محمد ويجوز فيه النصب مراعاة للمحل ، وقد أيد وجه النصب بقراءة السبعة لقوله تعالى : **﴿لِحَبِئَالٍ آوِيٍّ مَعَهُ وَ الطَّيْرِ﴾**³² كما أيدت قراءة الرفع "الطيْرُ" في قراءة اختارها الخليل ، وسيبويه.³³

٣- صرف الممنوع من الصرف لإرادة التناسب:

أيدت هذه القاعدة بقراءة نافع ، والكسائي من السبعة بالتثنية وصلاً لقوله تعالى : **﴿سَلَامٌ وَأَعْلَالٌ وَسَعِيرٌ﴾**³⁴ فقد صرف سلاسل مناسبة لفظ "أَعْلَالٌ" كما أيد بقراءة الأعمش لقوله تعالى : **﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَ نَسْرًا﴾**³⁵ بصرف يغوث ، ويعوق وهما يحتويان على سبب المنع من حيث علتها و وزن الفعل فيهما ، وذلك لمناسبة "نسرًا" ، وهي كلمة مصروفة.

٤- رفع المضارع الدال على الحال بعد (حتى):

أيدت هذه القاعدة بقوله تعالى : **﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾**³⁶ ، وذلك برفع الفعل المضارع (يقول) لدلالته على الحال ، وذلك حسب قراءة نافع.³⁷

٥- نصب الاسم المشغول عنه:

إذا لم يتم سبب لوجوب نصبه ، أو رفعه أيدت هذه القاعدة بقراءة قوله تعالى : ﴿جَنَّتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ . . .﴾³⁸ بنصب جناب كما أيدت هذه القاعدة بقول الشاعر:

فَارْسًا مَا غَادَرُوهُ مُلِحِمًا غَيْرَ زَمِيلٍ وَلَا تُكْسٍ وَكَلٍ³⁹

٦- قد تحذف الصفة ويبقى موصوفها:

فقد استدل النحاة لهذه القاعدة بقوله تعالى : ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾⁴⁰ فالسفينة موصوفة وقد حذفت صفتها وهي كلمة ” صالحة “ أي أخذ كل سفينة صالحة غصباً وقد أيد وجود الحذف وصحته بقراءة ” وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً. “⁴¹

٧- قاعدة إثبات مع اسماء:

فقد استدل عليها سيبويه بقراءة قوله تعالى : ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ﴾⁴² بالإضافة إلى ياء المتكلم وبقبولها التنوين (معاً).

٨- قاعدة الحاق الفعل بعلامتي الشبهة والجمع:

إذا كان فاعله مثنى أو مجموعاً ، والمعروف أنّ الفعل إذا اسند للفاعل المثنى ، أو المجموع جرد من علامتيهما ذلك في نحو قولك جاء الحمدون وجاء الحمدان ولا يقال جاءوا وجاءا الحمدان وقد أجاز جمع من النحاة هذا التركيب ونسبوه إلى لغة طي⁴³ وقد استدلوا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : ” يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار. “⁴⁴ ومنها قول الشاعر:

يُؤْمِنُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْدِلُ⁴⁵

كما استشهد لها كذلك بالقرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁴⁶ وقد أيد ابن مالك هذا الوجه بقراءة الحسن : ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾⁴⁷ حيث قال: ” في ذلك ، وفي قراءة الحسن شاهد للغة أكلوني البراغيث “⁴⁸.

٩- مجيء (أن) بمعنى ”لعل“ :

قد تكون أن مفتوحة الهمزة بمعنى لعل كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁴⁹ ، وقد أيدت هذه القاعدة بقراءة هذه الآية هكذا ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وقد رأى هذا الرأي الخليل ، وأيده فيه الزجاج ورده الفارسي إذ قال: ”الذي في لعل ينفيه الحكم بعدم إيمانهم.“⁵⁰

١٠- قاعدة تقدم الهال على صاحبها:

أيدت بقراءة من قرأ ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾⁵¹ بنصب مطويات ، وبقراءة قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾⁵² وفي ذلك يقول الأشموني: ”واستدل المجيز بقراءة الآيتين بنصب مطويات ، وخالصة.“⁵³

ثالثاً : قراءات ردت بها قاعدة نحوية:

اتخذ النحويون القراءات القرآنية وسيلة ينقضون بها آراء خصومهم الآخرين التي لا تتفق ، وآراء هم ، أو أسس مذهبهم النحوي ، وأورد هنا مجموعة من القواعد النحوية التي تنقضها بقراءات قرآنية:

١- قاعدة بناء حيث على الضم وعدم إعرابها:

فقد نقضت هذه القاعدة بقراءة من (حيث) بالكسر في قوله تعالى:

﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁵⁴

٢- قاعدة إضافة الزمن المبهم إلى فعل معرب ، أو جملة اسمية ، و وجوب إعرابه عند البصريين.

فقد نقض هذا الوجوب بقراءة نافع قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾⁵⁵ بفتح يوم و قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا﴾⁵⁶ بالفتح.

٣- قاعدة تأنيث الفعل للفاعل المنفصل بالا في النثر وحصر هذه القاعدة في الشعر فقط فقد نقضها ابن مالك بقراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾⁵⁷ بالرفع و قوله تعالى أيضاً: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ﴾⁵⁸ فقد نقض ابن مالك بهذه القراءات حصر القاعدة في الشعر ، وأسس بها بالتالي قاعدة جديدة.

رابعاً : قراءات ترتب عليها وجوه إعرابية متعددة في الآية الواحدة:

كانت القراءات أحياناً سبباً في اختلاف النحاة في توجيه بعض الآيات نحوياً ، وأمثلة ذلك كثيرة نسوق منها:

١- قراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾⁵⁹ فقد اختلفت النحاة في توجيه الآية ، وإعراب (كلا) ولهم المواقف التالية:

إذ يرى الفراء ، والزنجشيري أن كلا توكيد لاسم إن ، ويرى ابن مالك أنها حال من الضمير المستقر في الجار ، والمجور المرفوع⁶⁰ ويعارض ابن هشام في مغني اللبيب هذين الإعرابين ، ويقول: ”إنها بدل و إبدال الظائر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإضافة“⁶¹ ، وذهب ابن هشام أبعد من ذلك إذ ضعف رأي ابن مالك في إعرابه السابق من ناحيتين هما:

- تقديم الحال على عامله الظرف.

- قطع كل عن الإضافة لفظاً ، وتقديراً لتكون نكرة ، وبالتالي يصح أن تكون حالاً.⁶²

٢- قراءة ابن أبي عبلة لقوله تعالى : ﴿فَإِنَّهُ آخِمْ قَلْبُهُ﴾⁶³ بنصب قلبه - وهي قراءة شاذة - وقف النحاة في إعراب هذه الكلمة كما يلي:

يرى مكّي بن أبي طالب أنها تمييز ، ويضعفه ابن هشام ، ويعربها تشبيهاً بالمفعول به ، أو بدلاً من اسم إن.⁶⁴

٣- قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾⁶⁵ برفع نصب (موددة) ، وقد ترتب على هاتين القراءتين ما يلي:

أ- إذا قرئت ”موددة“ بالرفع كانت (ما) اسم موصول بمعنى الذين وهي اسم (إن) ، والمعنى إن الذين اتخذتموهم أوثاناً من دون الله موددة بينكم فموددة خبر إن.

- ب- و من قرأ "مودة" بالنصب كانت (ما) كافة ، وأوثاناً مفعولاً به أول و مودة مفعولاً به ثانياً ، أو مفعولاً لأجله.⁶⁶
- ٤- قراءة قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ﴾⁶⁷ بنصب البر ، وهي قراءة سبعة وقد قرئت بالرفع كذلك⁶⁸ فعلى النصب يكون لفظ (البر) خبراً للبر ، وعلى الرفع يكون اسمها وهو أقوى بحسب المعنى.⁶⁹
- ٥- قراءة قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ قرئت كلمة العفو بالنصب ، بالرفع وعلى القراءتين يختلف إعراب الآية فعلى نصب (العفو) نعرب ما مفعولاً به لينفقون ، وعلى قراءة الرفع نصب ما استفهامية وهي مبتدأ و (ذا) موصولة ، والعفو خبر لمبتدأ محذوف تقديره المنفق.⁷⁰
- ٦- قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾⁷¹ فقد قرئت كلمة السحر كما ذكرنا ، وقرئت كذلك "السحر" بزيادة همزة الاستفهام كما قرئت ما جئتم به "السحر" خبرها ، وعلى القراءة الثانية "ما" مبتدأ وما بعده الخبر وكلمة السحر بدل من "ما" أو خبراً لمبتدأ محذوف تقديره أهو السحر ، ويقوي الوجه الأول القراءة الثالثة ، وهي ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾.⁷²
- ٧- قراءة قوله تعالى: ﴿هِيَ لَكَ﴾⁷³ فقد قرئت كلمة "هي" بفتح الهاء كما قرئت بكسرها فعلى الأولى تعرب اسم فعل ماضي بمعنى تهيأت ، أو اسم فعل أمر بمعنى أقبل ، وعلى قراءة الكسر تكون فعلاً بمعنى تهيأت.⁷⁴
- خامساً : قراءات تولدت عنها غرائب نحوية:
- تسببت القراءات في وجود قواعد نحوية غير مألوفة ، مو شائعة بين النحويين ، وبالتالي ربما كان ذلك واحداً من الأسباب التي جعلت القواعد النحوية من الكثرة بحيث يصعب حصرها ، وقد قيل العبارة المشهورة عجت لنحوي يخطئ - بمعنى أن للنحاة طرقاً متعددة يستطيعون بها تصريف وجوه الكلام مهما اختلفت عبارته - فعند النحويين ما يبرر ذلك القول أو تلك العبارة. دون أن يستطيع أحد تخطيطه ، طالما أن له ما يؤيده من صريح القول ، ومأثوره.⁷⁵
- ومن القراءات التي تولدت عنها هذه الغرائب:
- ١- إهمال أن الناصبة للمضارع ، وحملها على ما المصدرية والمعروف أن أن حرف مصدري ينصب الفعل المضارع إذا سبقه كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾.⁷⁶
- إذ يرى بعض النحويين حمل أن على ما المصدرية ، ورفع الفعل بعدها وقد أيدت هذه القاعدة بقراءة ابن محيصن لقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرِّضَاعَةَ﴾⁷⁷ ، وذلك برفع يتم على اعتبار أن مصدرية فقط ، ولا عمل لها كما أيدت هذه القاعدة بقول الشاعر:
- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَ يَحْكُمَا مَنِ السَّلَامَ وَ أَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا⁷⁸
- ٢- النصب بأن المضمرة في غير المواضع المقررة لذلك ، وعد هذا النصب غريباً وليس له ما يؤيده من كلام العرب المأثور إلا قول الشاعر:
- أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي⁷⁹

وكقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. كما أيدت هذه القاعدة بقراءة النصب للفعل يدمغه من قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾⁸⁰.

٣- جر (لات) للزمان ، والمعروف أنّ (لات) تنصب ما بعدها⁸¹ لكن الفراء يرى أنها تجر ما بعدها معتمداً في ذلك على قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِثُّ مَنَاصٍ﴾⁸² بجر لفظ حين ، وهذا من غرائب النحو التي أوجدتها القراءة.

٤- معاملة "لم" الجازمة معاملة "لن" الناصبة ونصبها للفعل المضارع بعدها⁸³ ، والمعروف أن لم تجزم المضارع بعدها ، وقد ذكر بعض النحويين أنها تنصب كـ "لن"⁸⁴ وقد بنيت هذه القاعدة من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾⁸⁵ بنصب الفعل ، و هذا من الغريب مما جعل ابن هشام يعلق عليه بقوله: " وفيه نظر إذ لا تحل لن هنا ، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله." ⁸⁶

وقد فرضت هذه القراءة على أنّ الفعل مؤكد بالنون المخففة بفتح لها ما قبلها ثم حذفت ، ونويت.⁸⁷

٥- نصب الفعل المضارع بعد الحصر إذا كان مقترناً⁸⁸ بالفاء ، وقد أخذت هذه القاعدة من قراءة قوله تعالى: ﴿وَ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁸⁹ ينصب الفعل المضارع لاقتترانه بالفاء ، و وقوعه بعد إنما الحاصرة ، ولم يتوفر في الآية ما يبرر نصب الفعل بالشروط ، والحالات التي عهد نصبه عليها إذا اقترن بالفاء.

مما تقدم يتضح الأثر الكبير للقراءات في القاعدة النحوية لا من حيث بناء هذه القواعد ، وتثبيتها ووردها ، وإثارة الغرائب حولها بل من ناحية أخرى فقد تسببت بعض القراءات في إثارة الجدل بين النحويين ، وأدت إلى حدوث نقاش طويل بينهم ، وثرّف الكثير من الوقت للنظر في هذه القراءات ومن هذه القراءات التي ليست فيها غرابة ، ولكنها تبدو كذلك ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَٰنِ﴾⁹⁰ فقد قرئت هذه الآية بوجهين:

أحدهما ما تقدم ، والوجه الآخر بنصب "هذين" بالياء حسب رأي بعض النحاة ، والظاهر أنّ القراءة الثانية يسهل توجيهها لأن "هذين" اسم إنّ واللام حرف توكيد ، وساحران خبر ، ولكن القراءة الأولى ، وهي تخفيف إنّ ورفع "هذان" هي القراءة التي دار جدل كثير حول توجيهها ، وأوجدت خلافاً كبيراً بين النحويين ، ومما قيل في توجيهها:

أ- "إن" بمعنى نعم و "هذان" مبتدأ ، ويضعفه وجود اللام مع الخبر.⁹¹

ب- "إن" مخففة ، واسمها ضمير الشأن محذوف⁹² ويضعف هذا الرأي أن. إن مكسورة الهمزة لا تخفف ، ويضمّر اسمها لأن الهدف لا يتناسب مع ما سبق للتأكيد ، كما أفاد ابن هشام.⁹³

ج- وقيل أن هذا الاستعمال جار على لغة بالحارث بن كعب ، التي تستعمل المثنى بالألف في كل حالاته.⁹⁴

٢- قوله تعالى:

﴿مَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَ النَّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّيَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَ لَكِنْ كُونُوا رَبَّيِّ ۚ إِنَّمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَ بِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ۝ وَ لَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمُلُوكَ وَ النَّبِيَّ ۚنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾⁹⁵

فقد جاء في كلمة (بأمركم) قراءتان الأولى يرفع الفعل المضارع ، والأخرى ينصبه ، قال ابن هشام: ”فأما قراءة الرفع فهي على الاستئناف وقطع الفعل عما قبله ، والفاعل ضمير مستتر يعود ”لله“ وللرسول ولا نافية وأما قراءة النصب فيعتبر النصب هنا على عطف الفعل ”يؤتيه“ ، ولا زائدة مؤكدة وقيل أنه معطوف على الفعل ”يقول“.⁹⁶

وقد اخترت لتحقيق هذا البحث أصول التحقيق وضوابطها في بيان المعلومات وذكر المصادر وأيضاً ذكر النتائج المهمة.

النتائج:

بما تقدم من الأدلة أرجو أن أكون قد ألفت الضوء ، ولو بجزء يسير على التأثير البالغ للقراءات في النحو العربي ، وذلك من خلال بناء القواعد النحوية وتصويبها ، وتبنيها وردّها ، وإثارة الجدل ، والنقاش حولها مما ولد ثروة من المعلومات والدراسات اللغوية حول هذه القراءات مما أنتج لنا مؤلفات تزخر بآراء عميقة كالمؤلفات التي تربط بين علمي القراءات ، والنحو مثل: كتب إعراب القرآن ، وكتب الاحتجاج للقراءات ، وكتب للدفاع عن هذه القراءات بجانب كتب التفسير ، التي تهتم بهذا الجانب.

التوصيات:

والتي ظهر لنا أننا لتحقيق في ذلك الموضوع أن تكتب على الموضوعات التالية:

- ١- أثر القراءات على علم الصرف.
- ٢- أصول علم المعاني البيان التي متأثرة من أصول القراءة.
- ٣- ومناهج التفسير التي مبنية على بيان القراءة.
- ٤- مسائل الفقهية التي تستنبط من أصول القراءة.
- ٥- المفسرون الذين يذكرون أقوال أئمة القراءة.

الهوامش

1. Muhammad Sumair Al-Labdi, Asar-ul-Quran Wa Alqara'at Fi Al-Nahv Al-Arabi, Dar-ul- Kutab Al-Ilmia, Al-Kuwait, 1978, P:347-369.
2. Al-Ghafer: 36-37.
3. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.3, P: 312-313.
4. Ibid.
5. Ibid, Vol.2, P:312.
6. Abas: 3-4.
7. Al-Baqarah: 284
8. Al-Nashar, Vol.2, P: 237
9. Ibn-e-Hayan Al-Andulasi, Tafseer Al-Bahr-ul-Muhit, Vol.2, P: 360; Abdul Aal Salim Mukaram, Jamia Al-Kuwait, Al-Kuwait, 1405 Hijri, Vol.1, P:230.
10. Al-Araf: 186.
11. Ibn-e-Hasham, Auozeul-Masalak, Al-Makataba-tul-Asaria, Beirut, Vol.3, P:195; Mu'jam Al-Qara'at-ul-Qurania, Vol.1, P:426.
12. Al-Aalam, Vol.3, P:54-55; Dewan Al-Nabigha, P:105-106.

13. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik.
14. Al-Maidah: 71; Al-Nashar, Vol.2, P: 255.
15. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.3, P: 283; Mu'jam Al-Qara'at-ul-Qurania, Vol.2, P: 231.
16. Al-Ra'ad: 7.
17. Al-Nisa: 100; Ibn-e-Hayan Al-Andulasi, Tafseer Al-Bahr-ul-Muhit, Vol.3, P: 337.
18. Hood: 11.
19. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.1, P: 255; Al-Zamakhshari, Abu-ul-Qasam Jarualh, Al-Kashaaf, Dar-ul-Ma'rifa, Beirut, Labnan, 2002/1423, Vol.2, P:138.
20. Al-Aaraf: 194.
21. Muhammad Sumair Al-Labdi, Asar-ul-Quran Wa Alqara'at Fi Al-Nahv Al-Arabi, P:350-351.
22. Al-Suyuti, Jalal-u-Din, Abd-u-Rehman, Al-Hama'a, Vol.2, P:171; Khalid Al-Azhari, Sharh-u-Tasrih, Vol.1, P:279.
23. Yasin:29.
24. Al-Ahqaf:25.
25. Ibn-e-Hasham, Auozeul-Masalak, Vol.1, P:259.
26. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.3, P:114; Mu'jam Al-Qara'at-ul-Qurania, Vol.2, P:104.
27. Al-Baqrah: 220.
28. Shawahad Al-Tauzih, P:133.
29. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.2, P:214; Ibn-e-Khalwaih, Mukhtasar Fi Shawaz Al-Qara'at, P: 68.
30. Al-Room:4; Mu'jam Al-Qara'at-ul-Qurania, Vol.5, P:64.
31. Al-Mubarrad, Al-Muqtazab, Vol.4, P:207; Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.2, P:270.
32. Al-Saba:10; Al-Nashar, Vol.2, P:349.
33. Ibn-e-Hasham, Auozeul-Masalak, Vol.3, P:87; Mu'jam Al-Qara'at-ul-Qurania, Vol.5, P:146.
34. Al-Insan:4.
35. Al-Noh:23; Ibn-e-Khalwaih, Mukhtasar Fi Shawaz Al-Qara'at, P: 162.
36. Al-Baqarah:214.
37. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Dar-ul-Fikar, Beirut, 1972, Vol.1, P:126; Mu'jam Al-Qara'at, P:165.
38. Al-Ra'ad:23.
39. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.2, P:82. Alqama Bin Abdah Al-Fahal, Dewanuho, P:133.
40. Al-Kahaf:79.
41. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.2, P:71.
42. Al-Ambia:24; Al-Suyuti, Jalal-u-Din, Abd-u-Rehman, Al-Itiqan, Vol.1, P:176; Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P:333.
43. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.2, P:48.
44. Al-Bukhari, Abu Abdullah Fida Muhammad Bin Ismaeel, Sahih-ul-Bukhari (Fi Kitab-uTauheed), Bab Kalam-u-Rabb Ma'a Jibreel, Vol.8, P:195.
45. Umaiya Bin Al-Salat, Dewanuho, P:48.
46. Al-Ambia:3.
47. Al-Isra:71; Mu'jam Al-Qara'at, Vol.3, P:332.
48. Ibn-e-Malik, Shawahid-u-Tauzeeh, P:172.
49. Al-An'am:109; Al-Zamakhshari, Al-Kashaaf, Vol.2, P:44.
50. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P:251.
51. Al-Zumar:67.
52. Al-An'am:139; Ibn-e-Khalwaih, Mukhtasar Fi Shawaz Al-Qara'at, P: 41.
53. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.2, P: 281.
54. Al-Aaraf:182; Al-Zarkashi, Al-Burhan, (Tehqiq: Muhammad Abu Alfazal), Esa Albabi Al-Halbi, Al-Qahira, P:274; Mu'jam Al-Qara'at, Vol.2, P:425.

55. Al-Maida:119; Al-Nashar, Vol.2, P: 256.
56. Al-Infitar:19; Al-Nashar, Vol.2, P: 133.
57. Yasin:29; Al-Nashar, Vol.2, P: 353.
58. Al-Ahqaf:25; Al-Nashar, Vol.2, P: 383.
59. Al-Ghafar:48; Mu'jam Al-Qara'at, Vol.6, P:51.
60. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.2, P: 510.
61. Ibid, Vol.2, P:511.
62. Ibid, Vol.2, P:512.
63. Al-Baqarah:283; Ibn-e-Hayan Al-Andulasi, Tafseer Al-Bahr-ul-Muhit, Vol.2, P: 357; Ibn-e-Khalwaih, Mukhtasar Fi Shawaz Al-Qara'at, P: 18.
64. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.2, P: 572.
65. Al-Ankaboot:25.
66. Al-Zujaj, Erab-ul-Quran, (Tehqiq: Ibrahim Al-Anbari), Al-Muasasa Al-Aama Lilkitab, Al-Qahirah, 1389Hijri, Vol.3, P:920; Al-Nashar, Vol.2, P: 343.
67. Al-Baqarah:177.
68. Al-Nashar, Vol.2, P: 226.
69. Abi Al-Saud, Al-Tafseer, (Tehqiq: Abdul Qadir Ahmad Ata), Maktaba Dar-ur-Raydh Al-Hadisa, Al-Rayadh, 1970/1390, Vol.1, P:149.
70. Al-Zujaj, Erab-ul-Quran, Vol.1, P:191; Abi Al-Saud, Al-Tafseer, Vol.1, P:167; Al-Nashar, Vol.2, P: 227.
71. Yunus:81.
72. Ibid.
73. Yousuf: 23.
74. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P: 30; Al-Nashar, Vol.2, P: 293-294.
75. Al-Labdi, Asar-ul-Quran Wal Qara'at, P: 364.
76. Al-Shu'ara:82.
77. Al-Baqarah: 233; Ibn-e-Mujahid, Mu'jam Al-Qara'at, Vol.1, P:177.
78. Majalis Sa'alab, P: 390; Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.3, P: 287.
79. Al-Turfa, Dewanuho, P: 27; Ibn-e-Aqeel, Sharah Ibn-e-Aqeel, Vol.3, P: 89.
80. Al-Ambia: 18; Ibn-e-Hayan Al-Andulasi, Tafseer Al-Bahr-ul-Muhit, Vol.6, P: 302; Ibn-e-Hasham, Auozeul-Masalak, Vol.3, P:180; Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.3, P: 215.
81. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P: 255; Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.1, P: 206.
82. Sad: 3; Ibn-e-Hayan Al-Andulasi, Tafseer Al-Bahr-ul-Muhit, Vol.7, P: 383.
83. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P: 277.
84. Ibn-e-Aqeel, Sharah Ibn-e-Aqeel, Vol.2, P:218.
85. Al-Ishrah: 1.
86. Al-Zarkashi, Al-Burhan, Vol.4, P:380.
87. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P: 277.
88. Sharah Al-Ashmoni Ala Alfia Ibn-e-Malik, Vol.3, P: 305; Al-Nashar, Vol.2, P: 220.
89. Al-Baqarah: 117.
90. Taha: 63; Al-Nashar, Vol.2, P: 321; Ibn-e-Mujahid, Mu'jam Al-Qara'at, Vol.4, P:89.
91. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P: 38.
92. Ibid, Vol.1, P:39.
93. Ibid, Vol.1, P:40.
94. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P: 38.
95. Aal-e-Imran: 89-90.
96. Ibn-e-Hasham, Mughani Al-Labib, Vol.1, P: 252; Ibn-e-Mujahid, Mu'jam Al-Qara'at, Vol.2, P:47.